

سجل في - ٥١٣ (٤) - ٢٠٠٤
حص



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة الخارجية
الوزير

قرار وزير التجارة الخارجية

رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠٠٤

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

وزير التجارة الخارجية

بعد الإطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٩٧ للأحكام المنظمة لإدارة بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية وشئونها المالية،

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣،

وعلى قانون الإيداع والقيود المركزى للأوراق المالية الصادر بالقانون ٩٣ لسنة

٢٠٠٠،



وبعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال



جمهورية مصر العربية

وزارة التجارة الخارجية
الوزير

قرر:

(المادة الأولى)

يضاف الى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال المشار إليها ، المواد
الآتية :

مادة (٨٩ مكرراً)

تمسك كل بورصة سجلاً تقيد به الشركات المرخص لها من الهيئة بالعمل في مجال
الأوراق المالية التي تباشر نشاطها بها ، ويتم القيد مقابل الرسم والأشتراك المقررين بالمادة
" ١٩ " من قانون سوق رأس المال .

ويصدر بالأحكام والشروط المنظمة لقيد تلك الشركات بالبورصة قرار من مجلس
إدارتها ، ولا يكون هذا القرار نافذاً إلا بعد اعتماده من الهيئة .

مادة (٨٩ مكرراً " أ ")

تكون الشركات المقيدة بالبورصة وفقاً للمادة السابقة أعضاء بها ، ويصدر بقواعد
العضوية بالبورصة قرار من مجلس إدارة البورصة يعمل به بعد اعتماده من الهيئة .





جمهورية مصر العربية

وزارة التجارة الخارجية
الوزير

مادة (٨٩ مكرراً " ب ")

تكون العضوية على النحو المبين فيما يلي :

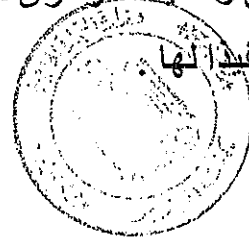
١. عضو منفذ يقوم بالتسوية وتنفيذ عمليات الشراء بالهامش .
٢. عضو منفذ يقوم بالتسوية .
٣. عضو منفذ يقوم بالتسوية من خلال أحد أمناء الحفظ .
٤. المتعاملون الرئيسيون ويقومون بمزاولة نشاط التعامل في السندات الحكومية .
٥. أمناء الحفظ .

مادة (٨٩ مكرراً " ج ")

تختص البورصة بالتحقق من استمرار توافر المعايير والاشتراطات الفنية والمالية لكل

عضو بها .

وعلى البورصة إخطار الهيئة بما يصدر عن الأعضاء أو المديرين لديهم أو ممثليهم أو المندوبين عنهم أثناء مزاولة العمل داخل البورصة من مخالفات لأحكام قانون سوق رأس المال وقانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية المشار إليهما ولاحتتهما التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها .





جمهورية مصر العربية

وزارة التجارة الخارجية
الوزير

مادة (٨٩ مكرراً " د ")

وفى جميع الأحوال التى تتطلب إجراء تفتيش على أعمال العضو ، لسبب يتعلق بأوضاعه أو بمزاولة نشاطه فى البورصة ، يتعين على البورصة إبلاغ الهيئة فوراً لأجراء التفتيش اللازم ، وللهيئة فى سبيل ذلك الاستعانة بالعاملين بالبورصة الذين يرشحهم رئيسها .

للجنة العضوية بالبورصة فى حالة مخالفة العضو أو أى من مديريه أو مندوبيه أو ممثليه لدى البورصة لأحكام قانون سوق رأس المال وقانون الإيداع والقيود المركزى أو لانتهاكهما التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفذاً لها اتخاذ أحد التدابير الآتية :

- ١- التنبيه إلى المخالفة وعدم تكرارها .
- ٢- الإنذار باتخاذ التدابير المنصوص عليها فى البند (٣) التالى .
- ٣- حظر استفادة العضو من نظم التداول المعمول بها فى البورصة والخدمات والتسهيلات التى تتيحها البورصة للعمل بها ، وكذلك حظر تواجد أى من العاملين لدى العضو فى قاعة التداول ، وذلك للمدة التى تحددها لجنة العضوية .

وفى جميع الأحوال يجوز لصاحب الشأن التظلم من قرار لجنة العضوية فى هذا الشأن أمام الهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار .





جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة الخارجية
الوزير

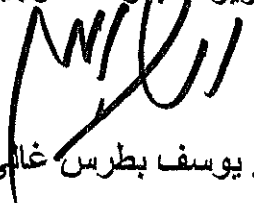
(المادة الثانية)

يجب على أعضاء البورصة توفيق أوضاعهم وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة ولأحكام قواعد العضوية بالبورصة ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار، وللوزير بناء على اقتراح الهيئة زيادة هذه المدة لفترة أخرى لا تتجاوز ستة أشهر.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير التجارة الخارجية


(د . يوسف بطرس غالى)



قواعد العضوية ببورصتى
الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية

الأحكام العامة

المادة الأولى:

يعمل بأحكام القواعد المرفقة بشأن عضوية بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية .

المادة الثانية:

تهدف هذه القواعد إلى الحد من المخاطر المرتبطة بالتعامل فى البورصة من خلال إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها بإعمال هذه القواعد وذلك عن طريق السماح للعضو بالتعامل فى البورصة وممارسته للأنشطة وفقاً لإمكانيته المالية والفنية وخبرات وكفاءة المسئولين عن الشركة والعاملين بها والبرامج والنظم الآلية المستخدمة لديها لمعالجة البيانات والاكتشاف والتحذير المبكر من المخاطر التى قد تنشأ عن ممارسة العضو للأنشطة المختلفة .

المادة الثالثة:

فى تطبيق أحكام هذه القواعد يقصد بالمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها :

- أ- القانون " قانون سوق رأس المال " الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .
- ب- البورصة " بورصتا الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية " .
- ج- الهيئة " الهيئة العامة لسوق المال " .
- د- العضو " عضو بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية .

هـ- مجلس إدارة البورصة " مجلس إدارة بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية " .

و- رئيس البورصة " رئيس مجلس إدارة بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية " .

ز- اللجنة " لجنة العضوية بالبورصة " .

ح- شركات الوساطة " الشركات العاملة فى مجال الوساطة والسمسرة فى الأوراق المالية " .

ط- العاملون فى الشركة العضو : " اعضاء مجلس الإدارة ، الأعضاء المستدبون ، المديرون التنفيذيون ، المنفذون المعتمدون لدى البورصة ، العاملون لدى العضو الذين لهم تعامل مباشر بالجمهور " .

ي- الداخليون : " العاملون فى الشركات المصدرة أو غيرهم ممن يمكنهم الاطلاع على المعلومات الداخلية والمعلومات ذات الطبيعة المحددة لتلك الشركات والتي لم يتم إعلانها لجمهور المتعاملين أو لم يتم نشرها سواء لفئة محددة أو لعدة جهات والتي قد يكون لها تأثير واضح على أسعار الأوراق المالية المتداولة أو القابلة للتداول " .

المادة الرابعة:

يعمل بهذه القواعد اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ صدورها.

الباب الأول

شروط وإجراءات الالتحاق بعضوية البورصة

مادة (١) :

تكون عضوية البورصة للشركات المرخص لها بمزاولة عمليات الوساطة في الأوراق المالية من قبل الهيئة العامة لسوق المال والمسجلة لديها .

مادة (٢) :

يجب التقدم بطلب الانضمام لعضوية البورصة الى اللجنة المختصة بذلك والمنصوص عليها في المادة (٤) من هذه القواعد وذلك على النموذج الذي تعده البورصة وتعتمده الهيئة .

مادة (٣) : مستندات طلب العضوية:

يجب أن يكون طلب الانضمام الى عضوية البورصة موقعاً عليه من الممثل القانوني للشركة طالبة العضوية ومبصوماً ببصمة خاتمها ومرفقاً به المستندات الآتية :

- ١- مستخرج رسمي من السجل التجاري للشركة الطالبة .
- ٢- نسخة من النظام الأساسي للشركة وفقاً لآخر تعديل به .
- ٣- مستخرج من ترخيص الهيئة العامة لسوق المال بمزاولة أحد الأنشطة المتعلقة بالتعامل في الأوراق المالية .

- ٤- بيان بجميع الجزاءات التي تكون الهيئة قد وقعتها على الشركة أو أحد العاملين بها سواء الحاليين أو السابقين.
- ٥- إقرار يوضح مدى التزام الشركة بالوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة قبل شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي ولجنة إدارة صندوق ضمان التسويات المالية، مالم تكن قد بدأت في ممارسة نشاطها.
- ٦- عنوان المقر الرئيسي لمزاولة نشاط الشركة وعناوين الفروع داخل وخارج مصر .
- ٧- هيكل المساهمين بالشركة وبيان بأعضاء مجلس الإدارة وأسماء الممثلين القانونيين للشركة وعناوين إقامتهم وسيرتهم الذاتية .
- ٨- إذا كانت الجهة طالبة العضوية مملوكة أو تحت إشراف أشخاص أو مؤسسات أخرى فيجب تقديم بيان بأسماء وعناوين هؤلاء الأشخاص أو المؤسسات موضحاً به العلاقة المالية والوظيفية بينهم وبين الشركة ، بالإضافة الى بيان بهيكل مساهمي الجهة المالكة أو المشرفة وبأعضاء مجلس إدارتها وأسماء الممثلين القانونيين لها وعناوين إقامتهم وسيرتهم الذاتية .
- ٩- بيان يوضح استثمارات الشركة في الشركات الأخرى التابعة لها أو المرتبطة بها وهيكل مساهمي هذه الشركات وبيان بأعضاء مجالس إدارتها وأسماء الممثلين القانونيين لها وعناوين إقامتهم وسيرهم الذاتية .
- ١٠- صحيفة الحالة الجنائية لكل من الممثلين القانونيين والمديرين العاملين بالشركة .
- ١١- نسخة من خطة العمل الحالية للشركة أو المستندات التي توضح النشاط الحالي والمقترح لها .

١٢- بيان يوضح الهيكل التنظيمي للشركة يتضمن أسماء ومهام العاملين بها وشهادة بالمؤهلات والخبرات التي تناسب مهامهم .

١٣- ما يثبت وجود نظم آلية لدى الشركة لمعالجة البيانات بدءاً من مرحلة فتح حسابات مستقلة لكل عميل (عام - نقدي - ائتمان - أرصدة أوراق مالية) وإصدار وتحرير الأوامر والربط مع نظام التداول بالبورصة آلياً وإمساك حسابات للعملاء والربط الآلي مع نظام المقاصة والتسوية والإيداع المركزي وإصدار الفواتير وكشوف الحسابات .

١٤- إقرار من الممثل القانوني للشركة بمسئوليته عن صحة المستندات والبيانات السابقة وأنها وفقاً لآخر تعديل لها، وتعهد بموافاة البورصة بأية تعديلات تطرأ على المستندات أو البيانات المقدمة.

ويجب أن تكون جميع المستندات المقدمة مبصومة ببصمة خاتم الشركة.

وللبورصة مخاطبة الجهات المعنية للتأكد من صحة البيانات والإقرارات المقدمة من الشركة، كما يكون لها اتخاذ أي من التدابير المنصوص عليها في اللاحة التنفيذية في حالة اكتشاف عدم صحة أي من البيانات أو الإقرارات المشار إليها.

مادة (٤) : لجنة العضوية بالبورصة:

يصدر بتشكيل لجنة العضوية بالبورصة قرار من مجلس إدارتها ، وتشكل من تسعة أعضاء برئاسة رئيس مجلس إدارة البورصة وعضوية:

١- ستة من أعضاء مجلس إدارة البورصة يراعى في اختيارهم تمثيل الفئات المختلفة بالمجلس.

٢- أحد مديري الإدارات بالبورصة.

٣- أحد المستشارين القانونيين بالبورصة .

وتختص اللجنة بفحص طلبات العضوية والتحقق من استيفائها للشروط والمستندات المنصوص عليها في هذه القواعد واتخاذ قرار بشأنها .

وعلى اللجنة أن تخطر طالب العضوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب بالمستندات والبيانات الواجب استكمالها وفقاً لأحكام هذه القواعد ، وعليها أن تصدر قرارها في شأن الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه مستوفياً البيانات المطلوبة ومرفقاً به المستندات اللازمة .

ويخطر مقدم الطلب بالقرار خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ، وعلى البورصة إخطار الهيئة بالقرارات التي تصدر في شأن عضوية البورصة خلال اسبوع من تاريخ صدورها .

مادة (٥) :

يلتزم العضو بسداد رسم واشتراكات القيد المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون، وذلك مع طلب القيد بالنسبة الى الرسم وفي موعد أقصاه ٣١ يناير من كل عام بالنسبة الى الاشتراكات .

مادة (٦):

تجتمع لجنة العضوية بدعوة من رئيسها مرة على الأقل كل شهر وكلما دعت
الضرورة لذلك ، ولا يصح اجتماعها الا بحضور أغلبية أعضائها ، وتصدر
قراراتها بذات الأغلبية .

ويختار رئيس البورصة أحد العاملين بالبورصة ليكون مقررًا للجنة، ويعاون
اللجنة في أداء مهامها إدارة للعضوية بالبورصة تكون هي الإدارة التنفيذية
المسئولة عن أوضاع وإجراءات العضوية ، وتتولى برئاسة مقرر اللجنة دراسة
ومراجعة طلبات العضوية ومرفقاتها مصحوبة بتحديد أنواع الأنشطة التي ترغب
الشركة في مزاولتها وتعد إدارة العضوية مذكرة بالرأى في الطلب يتم عرضها على
اللجنة في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ تقديم الطلب مستكملاً ببياناته ومرفقاته.

مادة (٧): سلطة البورصة في التحقق من التزام الأعضاء بقواعد العضوية:

مع عدم الإخلال بالسلطات والحقوق المقررة للهيئة والمنصوص عليها
بالقانون ولائحته التنفيذية يكون للجنة الحق في اتخاذ أى من التدابير المنصوص
عليها في اللائحة التنفيذية للقانون للتحقق من أن العضو يلتزم بالتطبيق السليم بما
تفرضه عليه القواعد والأحكام الحاكمة لنشاطه .

وعلى البورصة أن تخطر الهيئة بأية معلومات تتوافر لديها بشأن مخالفة
الأعضاء أو المندوبين أو المديرين لتلك القواعد والأحكام.

مادة (٨) : انقضاء وإنهاء العضوية:

تنقضى العضوية فى الحالات التالية :

- انقضاء الكيان القانونى للعضو.
- إنهاء الترخيص بممارسة النشاط الذى تتم مزاويلته بالبورصة.
- تصفية نشاط العضو بمراعاة أحكام المادة (٣٣) من القانون.

ويجوز للعضو طلب إنهاء عضويته بمراعاة احكام تلك المادة على أن يقوم بعرض طلبه على البورصة قبل التاريخ الذى يطلب إنهاء عضويته اعتباراً منه بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر يقوم خلالها بالوفاء بجميع التزاماته تجاه عملائه والأعضاء الآخرين والبورصة .

ويصدر بالبست فى الطلب قرار من مجلس إدارة البورصة بناء على عرض لجنة العضوية ، ولا تجوز إجابة الطلب إلا بعد التحقق من وفاء العضو بالتزاماته المشار إليها .

الباب الثاني

الأنشطة ووظائف الأعضاء

مادة (٩) : مع مراعاة أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ينقسم الأعضاء إلى:

- ١ - عضو منفذ ويقوم بالتسوية وتنفيذ عمليات الشراء بالهامش .
- ٢ - عضو منفذ يقوم بالتسوية .
- ٣ - عضو منفذ ويقوم بالتسوية من خلال احد امناء الحفظ .
- ٤ - المتعاملون الرئيسيون ويقومون بمزاولة نشاط التعامل في السندات الحكومية.
- ٥ - امناء الحفظ .

مادة (١٠) : الأنشطة التي يمكن للعضو ممارستها:

للعضو ممارسة الأنشطة التالية وذلك بعد استيفاء المعايير والاشتراطات الفنية الصادر بها قرار من مجلس إدارة البورصة، والاشتراطات المالية التي منح على اساسها الترخيص .

- ١ - إجراء التداول النقدي فقط دون الأجل .
- ٢ - التعامل والوساطة والسمسرة في السندات .
- ٣ - سوق الأوامر - خارج المقصورة .
- ٤ - سوق نقل الملكية - خارج المقصورة .

- ٥- التداول عن بعد .
- ٦- تسوية العمليات المنفذة .
- ٧- أمناء الحفظ .
- ٨- المالك المسجل طبقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية المشار إليه .
- ٩- الشراء بالهامش (تمويل عمليات الشراء الهامشي) .
- ١٠- المتعاملون الرئيسيون في السندات .
- ١١- الأنشطة الأخرى المرتبطة بعمل شركات السمسرة والوساطة المالية التي يصدر بها قرار من الوزير المختص وفقاً لأحكام المادة (٢٧) من القانون .

مادة (١١) : معايير السماح للعضو بمزاولة الأنشطة المختلفة:

يؤذن للعضو بممارسة كل أو بعض الأنشطة المبينة في المادتين (٩) ، (١٠) من هذه القواعد وذلك بناء على ما تجرّيه لجنة العضوية من دراسة تتناول مدى توافر العناصر الآتية :

١- مدى قدرة العضو على الاحتفاظ في كل وقت من الأوقات بمتطلبات معايير الملاءة المالية الممنوح على أساسها الترخيص .

٢- مدى توفر المعايير التقنية التي يقررها مجلس إدارة البورصة لدى العضو ، وعلى الأخص بالنسبة الى ما لديه من نظم آلية

لمعالجة البيانات من حيث فتح حسابات مستقلة لكل عميل وإصدار
وتحرير الأوامر والمتابعة والربط مع نظام التداول بالبورصة
ومتابعة ذلك آلياً وإمساك حسابات للعملاء والمتابعة والربط الآلى
مع نظام المقاصة والتسوية والإيداع المركزى وإصدار الفواتير
وكشوف الحسابات .

٣- نطاق الأنشطة التي حصل العضو على ترخيص بمزاوتها من
الهيئة .

٤- مدى التزام العضو تجاه عمليات المقاصة والتسوية وصندوق
ضمان التسويات .

٥- خبرات ومؤهلات الأعضاء المنتدبين والمديرين التنفيذيين
والعاملين لدى العضو فى ضوء الضوابط الصادرة إعمالاً لأحكام
المادة (٢٩) من القانون .

وإذا فقد العضو احد المعايير أو الشروط التي اذن له بممارسة النشاط فى
ضوئها، يكون للجنة العضوية اتخاذ أى من الإجراءات المنصوص عليها فى
المادتين ٨٩ مكرراً (ج) و ٨٩ مكرراً (د) من اللائحة
التنفيذية لحين استيفاء ما فقده من المعايير أو الشروط خلال المدة التي
تحددها له اللجنة ، وفى حالة عدم التزام العضو بذلك خلال المدة المحددة له تقوم
اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة باتخاذ التدابير أو الجزاء الذى تراه مناسباً فى شأن
العضو وترفع التوصية بعد اعتمادها من مجلس إدارة البورصة إلى الهيئة للبت
فيها.

مادة (١٢) : القوائم المالية السنوية والربع سنوية:

على العضو تقديم القوائم المالية السنوية للبورصة في موعد أقصاه تسعون يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية ، والقوائم المالية الربع السنوية في موعد أقصاه خمسة وأربعون يوماً من تاريخ انتهاء ربع السنة ، وذلك كله طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

مادة (١٣) :

لا يعتد بالقروض المساندة في حساب صافى رأسمال الأعضاء إلا إذا توافرت فيها الشروط الواردة في المادة ٢٩٢ من اللائحة التنفيذية للقانون .

الباب الثالث

التزامات الأعضاء

مادة (١٤) : التزامات الأعضاء المتعلقة بالتقارير :

يلتزم العضو بأن يخطر البورصة فوراً وكتابة إذا طرأ عليه احد الأمور الآتية:

أ- رفع دعوى قضائية أو اتخاذ أى إجراء قانوني ضد العضو أو أحد العاملين لديه مما يرتبط بنشاطه فى البورصة.

ب- حدوث أى تغيير فى الإدارة أو الهيكل الإدارى أو النظام القانونى للعضو.

ج- حدوث أى تغيير فى هيكل مساهمي العضو .

د- عجز أو توقف العضو عن الوفاء بديونه .

هـ- إقامة دعوى جنائية ضد أحد المؤسسين أو المديرين أو العاملين لدى العضو .

و- تجاوز الائتمان الممنوح للعملاء عن الحدود المقررة للأعضاء المرخص لهم بممارسة هذا النشاط.

مادة (١٥) : تسجيل المنفذين و العاملين الآخرين :

أ- يجب أن يكون كل العاملين لدى العضو مسجلين لدى البورصة ، ولا يجوز لأى شخص غير مسجل أن يقوم بتنفيذ أية تعاملات بالبورصة أو بالتعامل مع عملاء العضو.

ب- يجب أن يتضمن نموذج طلب تسجيل المنفذ البيانات الآتية :

- صحيفة حديثة للحالة الجنائية.
- التاريخ المهني والخبرات وما يثبت عدم توقيع جزاءات من الهيئة أو البورصة ، وكذلك ما يثبت أن طالب التسجيل لم يعلن إفلاسه خلال الخمس سنوات السابقة.
- المؤهل الدراسي العالي الحاصل عليه الطالب.
- تعهد كتابي من الطالب بالالتزامه بأحكام القوانين واللوائح والقرارات والقواعد المنظمة للعمل بالبورصة .
- ج- على من يرغب فى التسجيل كمنفذ فى البورصة اجتياز اختبار تعده البورصة لقياس مدى إلمامه بالقواعد والإجراءات المنظمة للتعامل بالبورصة واختبار من نظام التداول .
- هـ- على البورصة إخطار الهيئة العامة لسوق المال بأسماء الأشخاص الذين تم تسجيلهم فى البورصة لتنفيذ عمليات التداول ، وذلك خلال اسبوع من استكمالهم شروط التسجيل.

مادة (١٦) : التوظيف الصوري :

لا يجوز للعضو تعيين أى شخص على نحو صوري فيما يتعلق بنشاطه لتحقيق فائدة من أى نوع أو لتجاوز أحد الشروط المنصوص عليها فى أى من القوانين واللوائح والقرارات والقواعد المنظمة للتعامل فى البورصة.

مادة (١٧) : حظر إعطاء ضمانات لنتائج التعامل فى الأوراق المالية :

لا يحوز لأى عضو إعطاء ضمان للعميل المستثمر فى الأوراق المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد الخسارة التى قد تنشأ بسبب التداول أو الاتفاق على نسبة ربح محددة مقدماً.

مادة (١٨) : التعامل العادل مع العملاء :

يحظر على الأعضاء والعاملين لديهم :

- أ- استخدام أموال العملاء، أو مزج حساباتهم النقدية بحسابات العضو .
- ب- استخدام أو اقراض الأرصدة الورقية للعملاء بدون عقد أو ترخيص كتابى منهم بذلك.
- ج- استخدام أسماء العملاء فى التعامل بدون عقد أو تفويض كتابى منهم بذلك.
- د- إعطاء أى ميزة لأى عميل على حساب العملاء الآخرين، بما فى ذلك إعطاء أولوية لتنفيذ بعض الأوامر لبعضهم دون البعض الآخر أو دون مراعاة الأسبقية فى تلقى هذه الأوامر .
- هـ- التعامل بأسماء وحسابات وهمية لتنفيذ بعض الصفقات.
- و- تزويد العملاء بمعلومات أو توصيات مضللة أو غير دقيقة .

ز- إعطاء توصيات أو معلومات للعملاء تؤدي للتعامل بصورة مفرطة غير مبررة في حساب احد العملاء لتحقيق مصلحة خاصة أو بغرض الحصول على عمولات.

ح- إفشاء أسرار حسابات العملاء أو القيام باى عمل يكون من شأنه الحاق الضرر بمصلحة العميل أو اية اطراف أخرى.

مادة (١٩) : أوامر العملاء:

يلتزم العضو بأن تتضمن الأوامر الصادرة اليه من العميل ما يأتى :

- أ- تاريخ وتوقيت إعطاء الأمر .
 - ب- كمية وسعر ونوعية الأوراق المالية المطلوب التعامل عليها .
 - ج- شروط ومدة صلاحية الأمر .
- ويكون إعطاء امر البيع أو الشراء من العميل للعضو بإحدى الوسائل الآتية :
١. بواسطة العميل شخصياً من خلال وجوده لدى العضو .
 ٢. بالفاكس اذا كان متفقاً عليه فى العقد المبرم بين العميل والعضو .
 ٣. هاتفياً ، وفى هذه الحالة يجب تسجيل الأمر بواسطة العضو، وذلك على أن يكون متفقاً بين العميل والعضو على إعطاء الأوامر هاتفياً ، وبشرط اتباع الإجراءات المقررة فى هذا الشأن .
 ٤. البريد الإلكتروني .

مادة (٢٠) : إدارة المخاطر :

يجب على كل عضو تحديد الإدارة المختصة لديه بإدارة المخاطر وتكون مهمتها دراسة وتحديد المخاطر التي يتعرض لها وإدارتها للتغلب عليها، وتحديد الحد الأدنى للملاءة المالية للعضو ومتابعة الالتزام به، وعلى العضو وضع نظم داخلية لهذه الإدارة تكفل أداؤها لمهامها بدقة وذلك باستخدام معادلات وبرامج لتحديد نسب المخاطر التي من الممكن قبولها .

مادة (٢١) : نظام ميكنة البيانات (معالجة البيانات آلياً) :

يتعين على العضو أن يحتفظ بالأجهزة والوسائل التكنولوجية الملائمة التي تمكنه من إدخال أوامر عملاته ، والحصول آلياً على التقارير وبيانات التداول من نظام التداول الخاص بالبورصة ، وكذلك نظم الربط الآلي المطلوبة مع البورصة والهيئة ، كما يجب أن يكون لديه نظام لتأمين وحفظ البيانات لمواجهة أية مشاكل في نظامه الآلي .

مادة (٢٢) : التحكم والرقابة الداخلية :

على العضو اعداد نظام للرقابة الداخلية لتحقيق الانضباط لجميع الأعمال التي يؤديها العاملون لديه والمنفذون لعملياته، والتأكد من صحتها ويكون العضو مسؤولاً عن كفاءة نظام الرقابة الداخلية عنده .

كما يجب على العضو إعداد توصيف كتابي واضح للإجراءات التي سيتم اتباعها لتأسيس وتدعيم نظام الرقابة وأن يتم تحديد المسؤولين عن ذلك بصفة واضحة ومحددة ، وكذلك تحديد المراقب الداخلي، مع بيان مسمياتهم الوظيفية ومؤهلاتهم ويجب على العضو التحقق من كفاءة المسؤولين عن الرقابة وذلك في ضوء الدورات التدريبية التي حصلوا عليها أو سنوات خبراتهم ، وذلك بالإضافة

إلى التحرى عن مدى أمانة وكفاءة العاملين الذين تربطهم علاقة مباشرة بالعملاء
أو لهم دور فى تنفيذ أوامر العملاء .

مادة (٢٣) : تقارير المراقبين الداخليين:

على المراقبين الداخليين ومسئولى الرقابة لدى العضو ابلاغ البورصة عن أية
مخالفة قانونية تم اكتشافها قبل مضى أربعة وعشرين ساعة على اكتشافهم لها مع
اقتراح إجراءات إزالة المخالفة.

مادة (٢٤) : مدى كفاءة العاملين بالشركات الأعضاء:

يجب على العضو التحرى عن كل من يتم تعيينه وخاصة المنفذين والمراقبين
الداخليين والعاملين القائمين بالشراف على ارصدة العملاء والتعامل المباشر معهم
ومديريهم .

ويحق للبورصة فى أى وقت طلب بيانات عن العاملين لدى العضو مثل
أسمائهم ومهامهم الوظيفية وسيرهم الذاتية وأى من المعلومات الأخرى المتعلقة
بأى منهم وذلك للتأكد من مدى الالتزام بالقواعد الموضوععة من قبل البورصة فى
هذا الشأن .

مادة (٢٥) : العلاقة بين موظفي البورصة والموظفين الآخرين بالمنشآت المالية:

لا يجوز للعضو إنشاء علاقة عمل مكتوبة أو غير مكتوبة مع أي من موظفي البورصة أو موظفي أي عضو آخر في أية أعمال سواء بالأجر أو بدون أجر ولو كان ذلك في غير أوقات العمل .

كما لا يجوز للعضو إعطاء أي مقابل ايأ كانت صفته أو صورته لأي من العاملين بالبورصة أو أي عضو اخر .

مادة (٢٦) : سجلات المراقبة الداخلية الدورية:

يجب على العضو مراجعة أعماله المتعلقة بالأوراق المالية التي تم بيعها أو شراؤها مرة على الأقل سنوياً وذلك من واقع السجلات المعدة لذلك الغرض ، وللتأكد من سلامة تنفيذ العمليات وصحة أرصدة العملاء وعدم وجود أية مخالفات للقواعد المنظمة للعمل بالبورصة، كما عليه أن يقوم بأعداد تقرير بمراجعة نتائج أعمال كل مكتب أو فرع من فروع بصفة دورية وأن يحتفظ بهذه التقارير لديه موضعاً بها تواريخ المراجعة .

الباب الرابع

الممارسات غير المشروعة في إجراء التعاملات بالبورصة

مع عدم الإخلال بأي من القوانين أو اللوائح أو القواعد أو القرارات المنظمة للعمل بالبورصة يجب على الأعضاء الالتزام بما يلي :

مادة (٢٧) : التعامل المبني على معلومات داخلية:

١. يقصد بالمعلومات الداخلية المعلومات ذات الطبيعة المحددة التي لم يتم إعلانها لجمهور المتعاملين ولم يتم نشرها سواء لفئة محددة أو لعدة جهات مما يعنى حرمان جمهور المتعاملين من تلك المعلومات الجوهرية التي قد يكون لها تأثير على أسعار الأوراق المالية المتداولة.

٢. لا يجوز بأي حال من الأحوال للعضو أو لأحد العاملين لديه سواء كانوا من أفراد الإدارة أو أعضاء في جهاز المراقبة الداخلية أو مشتركين في الإشراف على عملية طرح أسهم لشركة معينة أو الذين يمكن لهم بحكم مناصبهم أو بحكم طبيعة المهام التي يؤديونها الاطلاع على المعلومات الداخلية بخصوص الأوراق المالية القابلة للتداول القيام باستغلال تلك المعلومات لحسابهم الشخصي أو إفشاء تلك المعلومات لطرف ثالث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.